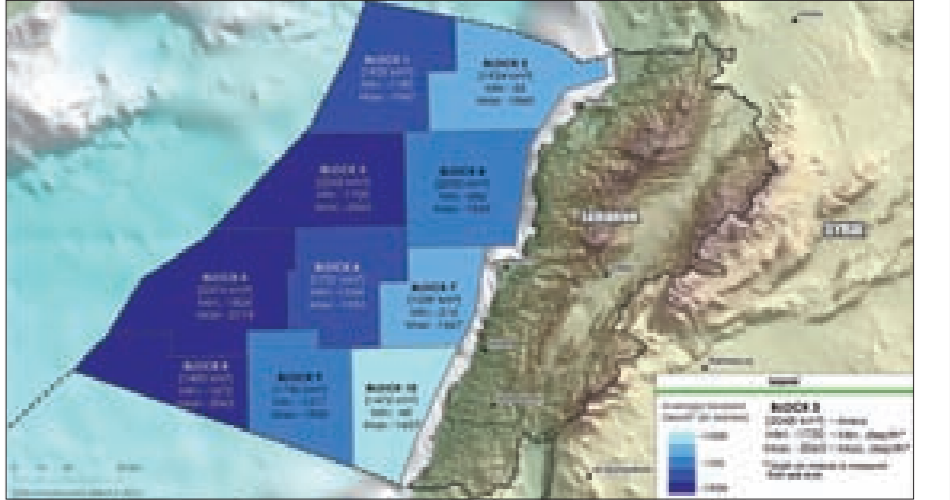


الأزمة الكهرونفطية بتيمة الحلول

فارين - برايس لـ «البناء»؛ وجود سوق اقليمية للغاز اللبناني بعد نجاح الاستكشاف



■ أدونيس كيروز

الخبراء بالقول أنّها منخفضة جداً، لفت فارين - برايس إلى أنّه «لا يوافق على هذا الرأي، إذ إنّ هذه الضريبة هي ضريبة تنازلية، لكن يجب أن ينظر إليها ضمن الإطار الشامل لاتفاقية الإنتاج والتركيز على العناصر الأخرى في الاتفاق الذي سيرفع من حصة الحكومة»، موضحاً أنّ «هذه القيمة ستشجّع الشركات في تكثيف عمليات الاستكشاف عن الغاز في المرحلة الأولى بعد الانتهاء من المزايدة»، وأنّه «من الواجب رفع عدد الفرص لإيجاد الغاز ضمن مرحلة الاستكشاف».

وعن جذب المستثمرين عبر العقود أو اتفاق الاستكشاف والإنتاج، أشار فارين-برايس إلى أنّ الوضع الأمني الإقليمي هو العامل المؤثر الأبرز في هذه المعادلة».

أما عن الأفضلية التي يتّبع بها لبنان أمام كلّ من قبرص وإسرائيل، فلفت إلى أنّ التركيبة السياسية الحزبية في لبنان، وإن كانت معقدة ولا تشجّع المستثمرين، إلّا أنّ التأثير الأكبر على قرار معظمهم سيرتكز على حجم المساحة البحرية».

وفي ما يتعلق بالتحديات الإقليمية التي يواجهها لبنان، أشار فارين - برايس إلى الأزمة السورية المتزايدة حالياً بسبب «داعش»، هي من التحديات الأكبر، موضحاً: «أنّ لهذه التحديات حلولاً، ومشهداً على أنّ الطلب على الطاقة في لبنان والبول المجاورة سيرتفع، مما يعني وجود سوق إقليمية للغاز اللبناني بعد نجاح الاستكشاف». وعليه، فإنّ الأبحاث أظهرت صلّة التنافسات الدولية الإقليمية على لبنان بتحوله بلداً نفطياً بعدما ثبت أنّ أحد محركات حرب تموز2006 كان هذا العامل.

من أبرز المشاكل المتوقّعة أنّ تعالج عبر الاستثمار في قطاع النفط والغاز، هي أزمة الكهرباء المزمنة التي يعاني منها اللبنانيون الذين يدفعون فاتورتين شهرياً لتأمين الطاقة في منازلهم وأعمالهم، ويستمرّ اليوم الانقسام السياسي حول إدارة «مؤسسة كهرباء لبنان» مع غياب أي حل يجتمع عليه جميع الفرقاء. وما زال المياومون يطالبون بحقوقهم، ومتّخذين من المبنى المركزي للمؤسسة، مقرّاً لعصامهم.

وفي ظلّ هذا التجاذب السياسي، يرى بعضهم التأثير الكبير لأزمة الكهرباء على ملفات عديدة من ضمنها ملف النفط والمرسومان العالقان، وعدم موافقة مجلس الوزراء عليهما بعد، مما يؤدي إلى المزيد من التأجيل في بدء المزايدة، ومن ثمّ الاستكشاف والاستخراج، إضافة إلى الانقسام السياسي الذي يقف عائقاً أمام التتبع عن النفط وتعكاسه سلباً على تحسين وضع الكهرباء».

أما من الناحية التقنية لملف النفط والغاز، فلا جديد على ما سبق وتقدّمت به «إدارة هيئة البترول»، في مقابل تطوّرات على أكثر من صعيد لكل من قبرص وإسرائيل» في مرحلة الاستكشاف.

في حديث إلى «البناء» خلال زيارته لبنان الأسبوع الماضي، أشار الرئيس التنفيذي لشركة PPI والخبير العالمي المتخصّص في قطاع النفط والغاز بيل فارين-برايس، إلى أنّ «لبنان متقدم في قطاع النفط والغاز وهو سابق لعصره في هذا المجال، لكن المشكلة هنا تكمن في السياسة».

وعن قيمة ضريبة الأتاوة (Royalty Tax) البالغة 4 في المئة فقط، والتي علّق عليها بعض

تقرير «بنك عودة» عن الفصل الثاني من 2014

تحسن نسبي وتوقعات ترفع نسبة النمو من 1 الى 2 في المئة



فرص نموّ تحملها إعادة إعمار سورية للمؤسسات اللبنانية؟

منخفضة نسبياً، ناهيك عن قدرة لبنان تاريخياً على تسديد ديونه العامة المستحقة على رغم الأزمات الاقتصادية جزاءً الأعداد الكبيرة والمتزايدة من اللاجئين السوريين في لبنان، التردّي النسبي في الأساسيات الماكرواقتصادية في ظلّ تزايد الإختلالات المالية والخارجية، إضافة إلى التداخبات السلبية المستمرة محلياً، المديونية العامة الكبيرة والعجز المالي المرتفع مقارنة مع حجم الاقتصاد المحلي، العجز التجاري الكبير وما يولده من عجزات مستدامة في ميزان الحساب الجاري، التراجع في حركة الاستثمار الإجمالي في ظلّ حالة من الترقب والتريث في أوساط المستثمرين المحليين والإقليميين، ما أجّل القرارات الاستثمارية الكبرى في البلاد، إضافة إلى النموّ الاقتصادي الواهن للعام الرابع على التوالي.

أما على مستوى الفرص: النموّ الممكن للطلب الإجمالي في ظلّ فجوة كبيرة بين الناتج المحلي والناتج الممكن تحقيقه، القطاع الخدماتي القوي والمتنوع والدور الذي يمكن أن يستحوذ على المستوى الإقليمي، الفرص الجمّة التي تحملها إعادة إعمار سورية للمؤسسات اللبنانية عموماً، وأخيراً الاحتياطات الكبيرة من النفط والغاز التي من شأنها توفير مخرج لمعضلة المالية العامة على المدى الطويل.

وعلى صعيد المخاطر: للتدابعات المباشرة والمستمرة للاضطرابات الإقليمية على الاقتصاد الوطني،

أشار التقرير الاقتصادي الفصلي الذي صدر عن «بنك عودة» للفصل الثاني من العام 2014 الحالي إلى تحسن نسبي في الاقتصاد اللبناني خلال النصف الأول من العام الحالي، لكن النمو بقي دون القدرة الفعلية للاقتصاد على تصريف المستوى المرجو منه، وذلك في خضم استمرار التلبّد الإقليمي وتداعياته المباشرة على الساحة المحلية.

ورفع «صندوق النقد الدولي» توقعاته لنموّ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2014 في هذا المناخ، من نسبة 1 في المئة بحسب تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» إلى نسبة 2 في المئة، وفق تقرير مشاورات المادة الرابعة الصادر حديثاً.

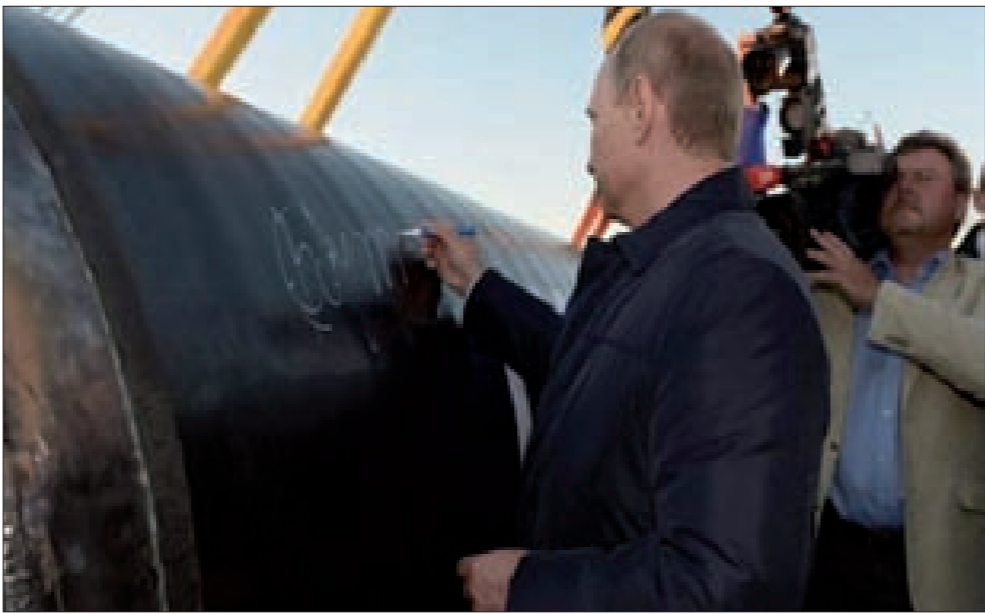
ويشير التقرير في تقييمه للوضع الحالي وآفاق الاقتصاد اللبناني الذي شهد مناعة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، إلى نقاط الضعف والفرص والتحديات وفق الآتي:

على صعيد نقاط القوة: الدخل الفردي المرتفع والأعلى بين البلدان المجاورة، الدعم القوي من قبل المغتربين اللبنانيين للاقتصاد الوطني، التدفقات المستمرة للأموال الوافدة والمدعومة بقاعدة كبيرة من المدخّرات الخارجية، الإطار الرقابي الصارم للقطاع المصرفي اللبناني، السجل الطويل من الاستقرار النقدي، المستويات القياسية للموجودات الخارجية لدى «مصرف لبنان» بالقيم المطلقة والقيم النسبية، الديمومة المحققة على صعيد استقرار الأسعار مع نسبة تضخم

البناء

روسيا تستخدم القوة الناعمة لصدّ العقوبات الاقتصادية

ما هي أسلحة بوتين لمواجهة التحديات الغربية؟



وعلى الجبهة الشرقية إطلاق أعمال بناء الأنابيب الذي ستصدر من خلاله روسيا للمرة الأولى الغاز إلى الصين

فارس سعد

ما هي أسلحة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لمواجهة العقوبات الغربية على موسكو والتي طاولت مجالات متنوعة من الرساميل وصولاً إلى تكنولوجيا التطوير العسكري والنفطي. الدفعة الأخيرة منها تحديداً كانت «القرصة» الأكثر تأثيراً للكرملين، من خلال الحد من الولوج إلى الأسواق المالية، ما يكبّل المصارف الروسية العامة، التي يُقدّر أنها تحمل سندات بقيمة 15 مليار دولار بالعملات الغربية، تستحق خلال السنوات الثلاثة المقبلة.

صحيح أنّ العقوبات لم تشمل المصرف الروسي الأول الذي يُعدّ شريان حياة الاقتصاد الروسي Sberbank - في إطار استراتيجية عدم استهلاك الخطوات كلها دفعة واحدة - إلّا أنّها تُعدّ «قرصة» جديدة لبوتين.

لكن هل العقوبات كافية لإخضاع هذا الرئيس مباشرة أو عبر مراكمة الضغط المحلي على حكّمه؟ أم أنّ النظام بوتين أسلحته الناعمة على العناصر الأخرى في الاتفاق الذي سيرفع من حصة الحكومة، موضحاً أنّ «هذه القيمة ستشجّع الشركات في تكثيف عمليات الاستكشاف عن الغاز في المرحلة الأولى بعد الانتهاء من المزايدة»، وأنّه «من الواجب رفع عدد الفرص لإيجاد الغاز ضمن مرحلة الاستكشاف».

وعن جذب المستثمرين عبر العقود أو اتفاق الاستكشاف والإنتاج، أشار فارين-برايس إلى أنّ الوضع الأمني الإقليمي هو العامل المؤثر الأبرز في هذه المعادلة».

أما عن الأفضلية التي يتّبع بها لبنان أمام كلّ من قبرص وإسرائيل، فلفت إلى أنّ التركيبة السياسية الحزبية في لبنان، وإن كانت معقدة ولا تشجّع المستثمرين، إلّا أنّ التأثير الأكبر على قرار معظمهم سيرتكز على حجم المساحة البحرية».

وفي ما يتعلق بالتحديات الإقليمية التي يواجهها لبنان، أشار فارين - برايس إلى الأزمة السورية المتزايدة حالياً بسبب «داعش»، هي من التحديات الأكبر، موضحاً: «أنّ لهذه التحديات حلولاً، ومشهداً على أنّ الطلب على الطاقة في لبنان والبول المجاورة سيرتفع، مما يعني وجود سوق إقليمية للغاز اللبناني بعد نجاح الاستكشاف». وعليه، فإنّ الأبحاث أظهرت صلّة التنافسات الدولية الإقليمية على لبنان بتحوله بلداً نفطياً بعدما ثبت أنّ أحد محركات حرب تموز2006 كان هذا العامل.

الولايات المتّحدة، تعود القضية إلى عام 2010 حين جرى الضغط على سلسلة مطاعم McDonalds، أما اليوم، فتشمل الحملة هذا المطعم وريدفي Burger King وKFC. وسبق أنّ حظرت عام 2013 بشكل شبه كامل استيراد اللحوم من الولايات المتحدة بعد أن تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي عقوبات تستهدف مسؤولين روسا.

أما في الحالة الأوروبية، فالمجال أوسع بالنسبة للسلطات الروسية، إذ إنّ البلاد تستورد ربع حاجاتها الغذائية من البلدان الأوروبية -الجمعة والمدني والصوت المناهية بالديمقراطية. أما وقد تمّ احتواء الحراك المدني، يبقى اللعب على وتر الرساميلين ورجال الأعمال. هل يمكن أن تجعلهم العقوبات يتقلّبون على الكرسيين؟

صحيحة «روسيسكايا غازيتا»، اعتبرت أنّ هذه العقوبات هي بمثابة إعلان الحرب لحدود أبناء دولتنا»، بالرغم من الترويج لفكرة أنّ العقوبات غير موجهة ضدّ المواطن الروسي العادي وإنما فقط لكبار المسؤولين والأوليغارشيين.

وقالت صحفية «نيزا فيسمايا غازيتا»، إنّ روسيا اعتادت على فظاق العقوبات الغربية، وإن قادة الغرب كثيراً ما ردوا أنّ المواطن العادي بمنأى عن عقوباتهم، إلّا أنّ هذه العقوبات سرعان ما تضرب مصالح الآلاف من المواطنين الروس.

الدولتين الأوروبيتين الأكثر تضرراً من العقوبات الروسية. وفاجأت الشركات الروسية بعضهم في الغرب ممن اعتقدوا بأن العقوبات لن تفرضها الغرب على روسيا ستوتّي ثمارها بسرعة وتدفع الكرملين إلى التراجع عن موقفه تجاه أوكرانيا، خصوصاً أنّ الرئيس الأميركي باراك أوباما بشر الرأي العام العالمي في الأسبوع الماضي بأنّ العقوبات الأميركية والأوروبية على روسيا أدت إلى توقف الاقتصاد الروسي عن النمو.

غير أنّ الرد الروسي على العقوبات الغربية يخبث عكس ما قاله أوباما، ويشير إلى أنّ إدارة الرئيس بوتين ماضية في مواجهة أكثر صدامية مع الغرب على خلفية الأزمة في أوكرانيا ودعم روسيا الانفصاليين الأوكرانيين في شرق أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، كتبت «لا غرابت الكتشورال»، تحت عنوان «رد بوتين»، أنّ الحكومة الروسية أعدت تدابير للرد على العقوبات الأوروبية والأميركية، من بينها على الخصوص، منع طائرات شركات الطيران الأوروبية من التحليق فوق روسيا في اتجاه آسيا.

- في أيلول 2012 زاد حجم التجارة السنوية بين الأعضاء الخمسة في «البريكس» بنحو ست مرات في العقد الماضي ليصل إلى 300 مليار دولار عام 2013.
- معدل نمو التجارة البينية لدول «البريكس» البالغ 600 في المئة في عقد واحد يعطي أفقا واسعا

الحق العالمية الواحدة. إضافة إلى خلق آليات خاصة بها لتحقيق أهدافها الاقتصادية في السوق المالية العالمية. وقد تضع مجموعة «البريكس» أيضاً في الاحتياط قسماً من احتياطات الهائل من العملات - 4400 مليار دولار - تملك الصين ثلاثة أرباعها - لمساعدة بعضها بعضاً إذا دعت الحاجة. فما هي خلفيات هذا القرار وأبرز أهدافه وتداعياته؟ وهل يشكل تحدياً لهيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي؟

استراتيجية دول «البريكس»

تعتبر موسكو أنّ القمة السادسة لمجموعة «البريكس»، التي عُقدت في البرازيل أخيراً، خطوة مهمة في عملية الانتقال من النظام العالمي أحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، إلى عالم متعدد الأقطاب ولا تستبعد أنّ تؤدي قرارات هذه القمة المتعلقة بتأسيس منظمات مالية خاصة بالجموعة إلى تغييرات كبيرة في أوضاع السوق العالمية مستقبلاً.

بعض الخبراء اعتبر أنّ هناك إعادة جيوسياسية لهذه الحملة، إذ إنّها تأتي في وقت يحتاج فيه الغرب روسيا لسياستها في شرق أوروبا ويفرض عليها عقوبات، لا سيما بعد انقلابها وسيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم.

وتضع «البريكس» حالياً خمس دول، هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وتشكل مساحة هذه الدول حوالي ربع مساحة الكرة الأرضية، وعدد سكانها أكثر من 40 في المئة من سكان العالم، ويشكل إجمالي حجم اقتصادها نحو 25 في المئة من الاقتصاد العالمي. وتتميز دول «البريكس» بعدد السكان الكبير، ما يعني وفرة العمالة التي يمكن أن تخلق الشروة، ووفرة الموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادي، وضخامة السوق تعني إمكانات كبيرة لإستهلاك السلع والخدمات. وهذه الميزات الثلاث شكلت عنصراً مهماً في دعم النمو السريع لدول «البريكس» في السنوات العشر الماضية، كما أنّها دعمت دور هذه الدول مجتمعة في الاقتصاد العالمي، إذ تقدّر مساهمتها في نموّ بنحو 50 في المئة في الأعوام الأخيرة.

وعلى رغم هذه الإمكانيات الواعدة، إلا أنّ بعض الخبراء الاقتصاديين الروس يرى أنّ «البريكس» لم تتحول بعد إلى «منظمة حقيقية»، ويعتبرها هؤلاء مجرد «تجمع» لدول لها مصالح ومواقف متشابهة إلى حد ما، ليس من الهيمنة الأميركية. وفي هذا الشأن يرى الكسندر سافتشينكو مدير «مركز الدراسات الإقليمية» لدى الأكاديمية الروسية للاقتصاد الوطني أنّ مجموعة «البريكس» تعتبر «نادياً سياسياً وليس منظمة دولية»، لافتاً إلى أنّ هذه الدول التي تستقوق على «السبع الكبار»، من نصف القرن الحالي، تضع على جدول أعمالها أهدافاً ذات طابع عالمي.

ويمكن النظر إلى قرارات «البريكس» بإنشاء مؤسسات مالية مشتركة كرد عملي، في حدود معينة، على قرار واشنطن بمنح عملية إصلاح صندوق النقد الدولي عام 2010. ويرى الروس أنّ دول «البريكس»، بعد إنشاء بنك التنمية وصندوق الاحتياطيات النقدية، وستتمكن من تنفيذ جزء كبير من مشاريعها الاقتصادية عبر آليات خاصة بها، وليس عبر المؤسسات الدولية التي تهيم فيها الدول الغربية، وهذا في حد ذاته، برأي بعض الخبراء الروس، قد يُكبّد الدول الغربية التي لها مصالح اقتصادية كبيرة في دول «البريكس» خسائر ملموسة.

وفي مثل هذا السيناريو، يعضل وجود روسيا وغيرها من أعضاء مجموعة «البريكس»، بادوات مالية جديدة، تحدياً للمنطقة للمحور على توجهات اقتصادية أخرى. لكن في الوقت الراهن، لا تزال العلاقات تركز على استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام في أميركا اللاتينية (المعادن والهيدروكربونات والزراعة) في مقابل السلع المصنعة ورأس المال.

التدابير هي أشبه بانتقام من دول تعتبر معادية». ولفت كالاشيف إلى أنّه «فضلاً عن مفاعيلها الاقتصادية، فإن لهذه التدابير أيضاً مفعولاً أكبر يتعلق بالدعاية: الاكتفاء الذاتي لروسيا وإبدال مستورداتها بإنتاجها محلي». وأضاف أنّ «هذه التدابير مدعومة من غالبية المجتمع الروسي لأن الشعب لا يشعر بأنّه يعاني منها». لكن جميع هذه المعطيات لا تنفي قدرة العقوبات على إيذاء الاقتصاد الروسي المنكح أساساً، وإن كان يستطيع تأمين العملات الصعبة والتكنولوجيا المطلوبة من حلفاء دولي»، لافتاً إلى أنّ هذه الدول التي تستقوق على «السبع الكبار»، من نصف القرن الحالي، تضع على جدول أعمالها أهدافاً ذات طابع عالمي.

ويمكن النظر إلى قرارات «البريكس» بإنشاء مؤسسات مالية مشتركة كرد عملي، في حدود معينة، على قرار واشنطن بمنح عملية إصلاح صندوق النقد الدولي عام 2010. ويرى الروس أنّ دول «البريكس»، بعد إنشاء بنك التنمية وصندوق الاحتياطيات النقدية، وستتمكن من تنفيذ جزء كبير من مشاريعها الاقتصادية عبر آليات خاصة بها، وليس عبر المؤسسات الدولية التي تهيم فيها الدول الغربية، وهذا في حد ذاته، برأي بعض الخبراء الروس، قد يُكبّد الدول الغربية التي لها مصالح اقتصادية كبيرة في دول «البريكس» خسائر ملموسة.

في مثل هذا السيناريو، يعضل وجود روسيا وغيرها من أعضاء مجموعة «البريكس»، بادوات مالية جديدة، تحدياً للمنطقة للمحور على توجهات اقتصادية أخرى. لكن في الوقت الراهن، لا تزال العلاقات تركز على استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام في أميركا اللاتينية (المعادن والهيدروكربونات والزراعة) في مقابل السلع المصنعة ورأس المال.

خبر غنام ونزار محي الدين وعصام خليل شدّت على «ضرورة إعادة الأموال إلى أصحابها أو أقاليم الفرع نهائياً». وتبعاً للمراجعات المقدمة من عدد ضئيل من زبائن هذا الفرع، يقوم بنك «سوسيتيه جنرال» في لبنان بإجراء تدقيق، استناداً لإحكام القانون والأنظمة المرعية الإجراء وانسجاماً مع المناقبة، لأجل تأمين كافة حقوق الزبائن».

وأشارت «سوسيتيه جنرال» في بيان لها، إلى أنّه «خلاقاً لما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول فرع بنك سوسيتيه جنرال في لبنان في منطقة اللبوة، تُؤكّد

على دبلوماسية كل بلد استراتيجية خاصة بالتعاطي. فعلياً، وفي مقابل اعتماد روسيا على البلدان الأوروبية لتأمين 25 في المئة من غذائها، تعتمد بلدان أوروبا على روسيا لتأمين أكثر من خمس حاجاتها من الغاز الطبيعي، والفاوق هو أنّه لا بدليل عملياً للقارة العجوز من الدب الشرقي في إشباع حاجاتها للغاز، أما الدب الشرقي، فيستطيع تأمين غذائه من عدد كبير من البلدان الأخرى، بدءاً من أميركا اللاتينية وصولاً إلى الشرق الأوسط.

معاقبة الطيران الأوروبي الروسي، يتضح من الأرقام التي وُزعت، عن الأضرار التي ستلحق باقتصاد الدول الغربية جراء العقوبات التي فرضتها روسيا مقابل العقوبات الغربية ضدها.

ويرى المحللون السياسيون أنّ الرد الروسي على العقوبات الأميركية والأوروبية هو تصعيد في الحرب «الناعمة» أو الاقتصادية بين الطرفين والتي يُخشى من تطورها على نحو أخطر في المستقبل، خصوصاً إذا صدّقت روسيا من هجومها المضاد وتعدت قائمة المواد التي يحظر استيرادها من الغرب إلى المواد التي تصدّرها روسيا، إلى الغرب، وبخاصة الغاز الطبيعي والنفط الذي يشكل شريان حياة رئيسياً بالنسبة إلى عدد من الدول الأوروبية، ومن دونه تصحيح الحياة لا تطاق في فصل الشتاء الذي يبدأ مبكراً في الدول الأوروبية.

في المقابل، تستورد روسيا من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته 9.7 مليار جنيه، وهو رقم كبير بكل المقاييس، ما يجعلها ثاني أكبر مستورد للمواد الغذائية من أوروبا، وسيؤدي التوقف عن استيرادها إلى إلحاق أضرار اقتصادية بمنتهي المواد الغذائية الأوروبيين، وبخاصة المزارعين. ووفقاً لخبراء الاقتصاد في لندن ستكون بولندا وهولندا

اعتصام لمودعي مصرف سوسيتيه جنرال في اللبوة

نُفذ مودعو مصرف بنك «سوسيتيه جنرال» فرع اللبوة في البقاع الشمالي، اعتصاماً أمام مبنى الفرع في اللبوة بعد إنكار حقوقهم من قبل إدارة المصرف، منذ وفاة نائب مدير المصرف نزار كيار. وتبلغ قيمة الإيداعات مليار ليرة لبنانية، وما زال الفرع مغلّقاً منذ ثلاثة أشهر تقريباً.

والتي في الاعتصام كلمات لكل من

أبو فاعور أوفد مراقبين صحيين الى محلات TSC

توجه فريق من المراقبين الصحيين المتخصصين، بتوجيه من وزير الصحة العامة وإثل أبو فاعور، وبعد التقرير الذي يفته قناة «الجديد» حول تلوث صحي في محلات TSC في الجناح، إلى المحلات المذكورة، حيث تمّ الكشف على المسفودعات والبرادات، وتمّ أخذ عينات ونقلها إلى مختبرات الفناز، لإجراء التحاليل اللازمة، على أنّ يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية وفق ما تظهره النتائج.

وأكدت وزارة الصحة التزامها بسلامة المواطنين وصحتهم، وبدورها في مراقبة كل الموارد التي تعني بها حياة الناس، وتحذّر المؤسسات المعنية من أي مخالفة للقوانين ومن أي تهاون بالصحة العامة.